Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أى: ألا جزى الله رجلاً جـزاه خيـراً وألا على هذه للتـنبيـه، وقـال يونس: «ألا» للتـمنى ونون اسم لا للضرورة.

وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة فى إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيـره؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصـده طلبه وأما قـول قول ابن الحاجب فى تضـعيف هذا القول إن يدل صـفة لرجل فيلزم الـفصل بينهمـا بالجملة المفسـرة، وهى أجنبيـة، فهو مـردود بقوله تعالى: ﴿إن أمرؤ هلك ليس له ولد﴾ [النساء: ١٧٦] ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية [١].

٢ - وقال فى الموازنة بين الحال والتمييز:

الرابع من أوجه الافتراق أن الحال يتعدد كقوله:

على إذا مـــا زرت ليـلى بخـــفـــيـــة

زيارة بـيت الله رجـــلان حـــافـــيـــا

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأ فى قول بعضهم:

* تبارك رحمانًا رحيمًا ومؤثلا *

أنهما تمييـزان، والصواب أن رحمانًا بإضمار أخص أو أمـدح، ورحيمًا حال منه لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم، وابن مالك: أن الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزاً وقول قوم إنه حال.

وأمـا قول الـزمخـشـرى: إذا قلت الله رحـمن أتصرفـه أم لا؟ وقـول ابن الحاجب: إنه اختلف فى صرفه، فـخارجٌ عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفة، ولا مجرداً من «أل» وإنما حذفت فى البيت للضرورة [٢].

٥ - وقـال فى الكلام على المفـعول المطلق من الـباب الـسـادس: وزعم ابن الحاجب فى شـرح «المفصل» وغيـره أن المفعول المطلق يكون جـملة وجعل من

(١) مغنى اللبيب ١ : ٦٥ .
(٢) مغنى اللبيب ٢ : ٨٦ .